كليـة الحقـوق

الدراسات العليا والبحوث

الشمول المالى وأثره فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة

" دراسة تحليلية لواقع الدول العربية "

دكتور

محمد محروس سعدونى

مدرس الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية

كلية الحقوق / جامعة الزقازيق

ملخص الدراسة

حُظى الشمول المالى بإهتمام كبير فى الفترة الماضية فى مختلف دول العالم سواء المتقدمه منها أو المتخلفة ، ويرجع ذلك لدوره الكبير فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، ولقد ساهمت الثورة التكنولوجية فى مجال البرمجيات فى تعزيز الشمول المالى. ونهدف من هذه الدراسة إلى تطوير دور الشمول المالى فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة فى الوطن العربى ، لكون أن الشمول المالى أصبح يمثل ركيزة أساسية لمكافحة الفقر ، والبطالة ، ويساهم فى تحقيق النمو الاقتصادى، وذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع.

وإزاء ما تشهده الدول العربية من تدنى مؤشرات الشمول المالى مع إزدياد حدة الفقر والبطالة ، تظهر اهمية موضوع الشمول المالى وإعطاءه الأولوية باعتباره ركيزة من ركائز تحقيق التنمية المستدامه.

الكلمات الإفتتاحية: الشمول المالى ، القطاع المصرفى ، السياسة النقدية،التنمية المستدامه ، الخدمات المالية والمصرفية.

المقدمة

يُعد الشمول المالى فى الوقت الحاضر ركيزه أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يعمل على مواجهة الفقر والتقليل من حدة البطالة ، خاصة أن دول العالم الثالث التى تظهر التقارير والدراسات أنها تواجه مشاكل إقتصادية ومالية وبالأخص مشاكل تمويل الإستثمار والتنمية لديها معوقات فى تمويل المشروعات الصغيرة ، مما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع وتشجيع نطاق الشمول المالى ، وتقديم كافة الخدمات المالية مثل القروض والائتمان والادخار والتأمين والدعم بشكل أكثر فاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لدورها العام فى التنمية وخلق فرص العمل.

ومما هو جدير بالذكر أن توسيع نطاق الشمول المالى وتطويره ليس فى حد ذاته هدفاً، بل أداة لتحقيق غاية كبرى ، وذلك لدوره الكبير فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية ، من تحسين مستوى المعيشة وتطوير عنصر العمل ، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والحد من الفقر ، وتحقيق العدالة ، وتأمين الرفاهية ، وتحقيق نمو اقتصادى شامل ومستدام.

يساعد الشمول المالى فى الحصول على الائتمان بين جميع شرائح المجتمع الفقراء والأغنياء. وعلى الرغم من حاجة الفقراء إلى الائتمان أكثر بهدف التعليم والإستهلاك ، ولكن الواقع يظهر أن الشرائح الأكثر غنى مثلاً فى خدمة الائتمان تكون لها ميزة عن الشرائح الأقل دخلاً فتقترض الشرائح الغنية بنسب أعلى من الشرائح الفقيرة ، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بإفتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالعقارات فى حال التخلف عن السداد.

يعتبر توفير التمويل اللازم للفقراء واصحاب المشروعات الصغيرة ، أمر بمثابة متطلب من متطلبات التنمية وذلك لتقليص الفقر وتحقيق الترابط الاجتماعى ، ويجب أن يصبح هذا هدف اساسى من أهداف الشمول المالى ، حيث أن إمكانية الوصول إلى التمويل هو صيغة من صيغ التمكين للمجموعات المعرضة للوقوع فى الفقر. ويشير الشمول المالى إلى تقديم الخدمات المالية بتكلفة يمكن تحملها إلى أجزاء واسعة من غير المحظوظين وذوى الدخل المتدنى. وتشمل هذه الخدمات المالية المتنوعة الائتمان ، والتوفير ، والتامين وتسهيلات الدفع والتمويلات، وأهم أهداف الشمول المالى توسيع نطاق أنشطة النظام المالى المنظم ليشمل ضمن مظلته أناس من ذوى الدخل المتدنى[1].

[1]) تقرير الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية، " الشمول المالى : وجهة نظر مصرفية " الناشر مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج19 ، ع 1 ،

وطبقاً لتقرير البنك الدولى فإن الشمول المالى يعرف على أنه غياب الحواجز السعرية أو غير السعرية فى استخدام الخدمات المالية.

أهمية الدراسة :

يساهم الشمول المالى فى زيادة مقدرة القطاع المصرفى على جذب المدخرات وعمومية تقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف أطياف المجتمع ، فتزيد قدرة القطاع المصرفى على تلبية احتياجات الأفراد الاستثمارية والإستهلاكية (التمويلية)، مما يترتب عليه الحد من مستويات الفقر والبطالة ، ومع العمل على وضع استراتيجية لتطوير القطاع المصرفى للدول العربية فستساهم فى الإرتقاء بدور هذه القطاع فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع ظهور تحديات كبيرة تواجه القطاع المالى والمصرفى العربى الذى يتطلب منه الإسهام فى مواجهة المشكلات الناتجة عن الفقر والبطالة والأمية وإنخفاض معدلات النمو ، عن طريق تثقيف الناس وغتاحة الفرصة أمامهم للوصول للشمول المالى.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق الشمول المالى ، مع تطوير الدور الذى يلعبه الشمول المالى فى تحقيق مستهدافات التنمية المستدامة، لضم الفئات الغير مستفيدة من الخدمات المصرفية ، مع تمكينهم من تمويل مشاريعهم الاستثمارية ، وإيداع مدخراتهم ، مما ينتج عنه فى النهاية الحد من ظاهرة الفقر ، وتقليل البطالة، وتحقيق التنمية المستدامه.

الإشكالية:

ما أثر توسيع نطاق الشمول المالى فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامه فى الدول العربية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأساسية مجموعة إشكاليات تتمثل فى :

- ما واقع الشمول المالى فى الدول العربية؟
- ما هى أهمية الشمول المالى؟
- ماهى المتطلبات الأساسية لتحقيق الشمول المالى؟
- كيف للشمول المالى أن يؤثر على التنمية المستدامه؟

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها سيستخدم الباحث خليطاً من المناهج المعتمدة فى الدراسات الاقتصادية، حيث سيستخدم الباحث المنهج الوصفى، فى بعض أجزاء الدراسة، يتناول فيها الإطار النظرى لظاهرة الشمول المالى، كما يستخدم الباحث المنهج التحليلى فى بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

خطة البحث:

سنعالج موضوع البحث فى خطة قمنا بتقسيمها على النحو التالى:

الفصل الأول: ماهية الشمول المالى ونشأته وتطوره.

المبحث الأول: نشأة الشمول المالى.

المبحث الثانى : تعريف الشمول المالى.

المبحث الثالث: أشكال الحرمان المالى.

المبحث الرابع : معوقات الشمول المالى.

الفصل الثانى : واقع الشمول المالى فى الدول العربية.

المبحث الأول: الشمول المالى وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثانى: دور البنية التحتية المالية فى تعزيز الشمول المالى والمصرفى العربى.

الفصل الثالث : أثر الشمول المالى على التنمية المستدامة.

المبحث الأول : مؤشرات التنمية المستدامة فى المنطقة العربية.

المبحث الثانى : الشمول المالى ركيزة اساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الثالث : متطلبات تعزيز الشمول المالى فى الدول العربية.

الفصل الأول

ماهية الشمول المالى ونشأته وتطوره

يشكل الشمول المالى هدفاً إستراتيجياً للاقتصاديات العربية والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالى والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك، إذ يحقق الشمول المالى سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات ، وإيجاد مؤسسات مالية قوية تحكمها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، مع ضمان استدامه مالية لتلك المؤسسات، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدمى الخدمات والمنتجات المالية لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

وسنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الأتية:

- **المبحث الأول: نشأة الشمول المالى.**
- **المبحث الثانى : تعريف الشمول المالى.**

- **المبحث الثالث: أشكال الحرمان المالى.**
- **المبحث الرابع : معوقات الشمول المالى.**

المبحث الأول

نشأة الشمول المالى

ظهر مصطلح الشمول المالى لأول مرة فى عام 1993 فى دراسة "لشون وثرفت" عن الخدمات المالية فى بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التى يواجهها الأفراد فى الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية[2].

وقد استخدم مصطلح الشمول المالى بشكل واسع وبدقة فنية وإحترافية منذ عام 1999، وعبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ، وفرق بين التخلى الاختيارى عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لإنعدام الحاجه لها ، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم القدرة للوصول لتلك الخدمات ومن الجائز نطلق عليه التخلى الإجبارى وله اسبابه التى نذكرها لاحقاً مثل عدم القدرة على تقديم الضمان الكافى[3].

وفى اعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتى سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم ، ازداد الاهتمام الدولى بالشمول المالى ، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالى من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ، بالإضافة إلى تشجيع وحث مقدمى الخدمات المالية (البنوك وغيرها من المؤسسات المالية) على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

---

[2]) د/ صبرى نوفل ، الشمول المالى فى مصر وبعض الدول العربية، مقال ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، ع 667، 2018.

[3]) المرجع السابق.

واعتبر البنك الدولى الشمول المالى المتمثل فى تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء[4]، وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالى كاحد المحاور الرئيسية فى خطة التنمية الاقتصادية والمالية.

واطلقت مجموعة البنك الدولى فى عام 2013 البرنامج العالمى للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وتوالت البرامج والخطط فى هذا الشأن وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية ، مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C–GAP) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالى .

ومن أوائل الدول التى قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالى فى العالم بريطانيا وماليزيا ، وتسعى العديد من الدول المتقدمه والنامية حالياً لتطوير استراتيجيات الشمول المالى، وإصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة الشمولية فى التشريعات الحالية ، واتباع نهج شامل مبنى على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكى الخدمات المالية.

المبحث الثانى

تعريف الشمول المالى

هناك أكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالى ، فيطلق البعض عليها لفظ الاشتمال المالى ، والبعض الأخر يطلق عليها التعمق المالى ، ومع تعدد الالفاظ نجد أن الدلالة واحدة التى تعنى تطور المؤسسات المالية والمصرفية ، وزيادة فاعلية

[4]) Douglas Randall and Jennifer Chien, “8 key approaches to accelerate financial inclusion”, World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org

السياسة النقدية وتنويع ادواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوى الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالى مع إتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع فى كل المناطق النائية منها والمتحضرة ، وعن طريق كل المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية.

تمثل درجة التعمق النقدى عرض النقود بالمعنى الواسع منسوبة إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية ومعكوس هذة النسبة يعطى سرعة دوران النقود. وكلما زادت درجة التعمق النقدى انخفضت سرعة دوران النقود ولعل انخفاض الشمول النقدى وزيادة سرعة دوران النقود يعكس تضاؤل الوساطة المالية من خلال عدم مقدرة النظام المصرفى على استقطاب مزيد من المدخرات وتستخدم درجة التعمق النقدى كمؤشر من مؤشرات الشمول المالى(5).

ويستخدم مصطلح الشمول المالى والحرمان المالى بالتبادل لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، وفى المقابل يشير الحرمان المالى – والذى سنوضح أشكاله فى المبحث الثالث من هذا الفصل – إلى العملية التى بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من استخدامها بصورة تلائم احتياجاتهم والتمكن من ممارسة حياة اقتصادية طبيعية فى المجتمع الذى يعيشون فيه[6].

وقد عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمى للشمول المالى (AFI) الشمول المالى بأنه مجموعة الإجراءات التى تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات

---

[5]) اشرف عمر عبدالقادر ، وأخرين : دور التقنية المحترفية فى نشر الشمول المالى : دراسة حالة ولاية الجزيرة، مجلة المصرفى ، بنك السودان المركزى 2017 ، ص 28 ,ما بعدها.

[6]) نورين مجدى المين ، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول ، مجلة المصرفى، الناشر بنك السودان المركزى، العدد 77، سنة 2015، ص 5 وما بعدها.

والمنتجات المالية التى تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة .

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECO) الشمول المالى بأنه : العملية التى يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة فى الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافئ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالى ، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالى والاندماج الاجتماعى والاقتصادى.

أن الشمول يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض فى المجتمع. ويتطلب الشمول المالى توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفاعلية وبطريقة مسؤولة، ولابد من نشر الوعى المابل والمصرفى لدى مافة الطياف ، فالمستهلك الواعى يُعتبر أكثراً إدراكاً للمخاطر والأرباح المرتبطة بالمنتجات المالية.

واتساع نطاق الشمول المالى وكبر مظلته لن يؤدى إلى تحسين أحوال الأفراد المعيشية وحسب ولكنه سيكون له أكبر الأثر فى سلامة الأنظمة المالية ذاتها، فعلى سبيل المثال الأزمة المالية العالمية عام 2008 كشفت عن مدى ضعف الأنظمة المالية ، وأهمية الربط بين كلاً من الشمول المالى والاستقرار والنزاهة وحماية المتعاملين مع المؤسسات المالية ومنتجاتها.

ولتحقيق الشمول المالى يتطلب الأمر تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات ، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلى، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب والمدفوعات، وخطط التقاعد ،

والتحويلات المالية المحلية والدولية، بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية.

فوائد الشمول المالى :

مظلة الشمول المالى لها فوائد عديدة من أهمها[7]:

- حماية المدخرات: حيث ان أغلب مدخرات الطبقة البسيطة مبالغ ضئيلة عندما يعمهم الشمول المالى فغن هذه المبالغ ستدخل تحت قوانين البنك المركزى فى حماية الودائع عند خسارة البنك أو افلاسها، كما أن المبالغ المودعة فى البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التى تحدث وتهدم معها منازلهم البسيطة.
- تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للقيام بدورهم المنوط بهم فى تنمية المجتمع وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفت قمة كوبنهاجن الاجتماعية لعام 1995 تعريف التنمية الاجتماعية بثلاث معايير أساسية وهى : الوئام بين الناس، القضاء على الفقر ، التوظيف[8].
- تحيق الاستقرار المالى : حيث من الصعب استقرار النظام المالى من دون الشمول المالى ، حيث من غير المقبول أن تكون هناك فئة كبيرة فى المجتمع مستبعده مالياً ، فيعمل الشمول المالى على الربط الرقمى والالكترونى لأعداد كبيرة من

---

[7]) راجع فى ذلك:

- World Bank, 2015, The Little Data Book on Financial Inclusion. Institute of International Finance, 2015, Financial Inclusion: A Financial Industry Perspective

[8]) http://ijsrm.in/special%20issue%202/3%20ijsrm.Pdf

الطبقة البسيطة وذوى الدخل المحدود بمقدمى الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات[9].

- الشمول المالى يمكن الطبقات البسيطة ومحدودة الدخل من المساهمة فى الاقتصاد بشكل أوسع .
- الشمول المالى يساعد على تتبع التدفقات المالية مما يؤدى إلى معاملات أكثر أمنا وأسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة.
- الشمول المالى يساعد على تسديد الفواتير ، ودفع الجور بطريقه أكثر سهوله ويسر.
- ويكون للشمول المالى آثاره الإيجابية على القطاع المصرفى فى تنويع الصول والمنتجات التى يصدرها، وجذب عملاء جدد وتحقيق الاستقرار فى الودائع والحد من مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات ضخمة للمؤسسات المالية بشكل يفيد فى التحليل عند طرحها منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتمانى لتيسير الحصول على التمويل.

المبحث الثالث

أشـكـال الحرمان المالى

أولاً: الحرمان المصرفى

ويقصد بالحرمان المصرفى عدم التمكن من الوصول للخدمات المصرفية وإستخدامها ، وتتمثل أهم مظهر من مظاهره فى الحصول على حساب مصرفى فعندما نجد شخص ليس لديه حساب مصرفى ، فهذا الشخص سيكون تحت مظلة الحرمان المصرفى مما ينتج عن ذلك الكثير من السلبيات مثل :

---

[9]) H R Khan: Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin Address by Shri H R Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCO , 2011, organized by the Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai,4 November 2011.

- تعرضه لمخاطر السرقه ، فالحساب المصرفى يضمن للأفراد الحفاظ على أموالهم وعدم تعرضهم للسرقات.
- التعامل البيروقراطى والروتينى العقيم فى الحصول على ايراداتهم مثل (الراتب ، المعاش) ، أما الشمول المالى يتيح لهم الاستفاده من التحويلات المالية.
- عدم التمكن من استخدام الأدوات المصرفية فى تسوية مدفوعاتهم مثل استخدام الشيكات.
- فقد القدرة فى الحصول على القروض أو التمويل.
- عدم الاستفاده من خدمة التحويلات الإلكترونية والتى تعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة.

والحرمان المصرفى ليس على وتيرة واحدة اى ليس على إطلاقه (الحرمان المصرفى نسبى) فتتفاوت نسبته من شخص لأخر داخل المجتمع، فهناك ما يسمى بالحرمان المصرفى الكلى : والمقصود به أن مجموعة أفراد داخل المجتمع محرومين تماماً من اى نوع من انواع الخدمات المصرفية، والحرمان المصرفى الجزئى، والمقصود به أن مجموعة من أفراد المجتمع لا يكونون محرومين تماماً من الخدمات المصرفية ، وفى نفس الوقت لا يستفيدون من جميع الخدمات المصرفية ومثال ذلك قد يكون لدى الشخص حساب مصرفى جارى ولكنه لا يستفيد من تسهيلات الدفع الإلكترونى مثلاً، أو بطاقات الائتمان أو خدمات الشيكات.

ثانياً: الحرمان الادخارى.

ومفاد الحرمان الادخارى هو عدم وضع الأفراد لمدخراتهم فى البنوك ، ويعتبر الحرمان من الادخار هو نتاج للحرمان الاجتماعى وليس أحد أسبابه، وترتبط فكرة الحرمان الادخارى ارتباط وثيق بأنظمة الأجور والمعاشات داخل المجتمع ومستوى الرفاهية الاقتصادية. وإن كان يتسبب الحرمان المصرفى فى حدوث معاناة للفرد فيما

يتعلق بحياته اليومية، بينما يتعلق الحرمان الادخارى بمسألة أشد خطورة ولها تداعيات أكبر على حياة الفرد المتمثله فى الحرمان الاجتماعى[10].

ثالثاً: الحرمان الائتمانى:

مما هو لا شك فيه ان الائتمان (القروض) تعتبر اداة مالية جوهرية تمكن الأفراد فى الحصول على السلع والخدمات التى تفوق مقدرة دخلهم الدورى (السيارات ، الأثاث) ، بالإضافة إلى زيادة مقدرتهم الاستثمارية، فضلاً عن ذلك ، يعتبر الائتمان أدة حماية فى مواجهة الزمات وصدمات الدخل.

والحرمان الائتمانى مثله مثل الحرمان المصرفى تتفاوت مستوياته ما بين أفراد المجتمع ويختلف من شخص للآخر، فنجد أن هناك ما يسمى بالحرمان الائتمانى الكلى والمتمثل فى ان هناك مجموعة من افراد المجتمع لا تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذه الخدمه مطلقاً. وهناك نوع أخر أقل حدة من النوع الأول وهو الحرمان الائتمان الغير متناسق أو غير ملائم: ويقصد به أن أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو المصادر الرسمية فى ظل شروط تمويل غير مناسبة. – فيما يخص بتكلفة التمويل – مقارنة مع سعر الفائدة السائد فى السوق.

رابعاً: الحرمان التامينى:

[10]) Adeyemi Adewale Abideen, Pramanik Ataul Huq, Meera Ahmaed Kameel Mydin, The measurement Model of the Determinants of financial Exclusion among Musilm Micr-enterpreneurs in Ilorin, Nigeria, Journal of Islamic finance, Vol.1 No. 1 (2012), IIUM instititue of Islamic Banking and Finance, ISSN 2289-2117 (O)/2289-2109(P)

يقصد بالحرمان التأمينى أن هناك مجموعة من أفراد المجتمع تقع خارج مظلة التأمين بأنواعه المختلفة ، والحرمان التأمين نسبى ليس مطلق داخل المجتمع فهناك أفراد خارج مظلة كافة انواع الخدمات التأمينية ، وهناك أفراد يتمتعون بالخدمات التأمينية بصورة جزئية، وهناك من يتمتع وتتاح له هذه الخدمات بأجمالها.

وبنظرة واقعية داخل مختلف المجتمعات نجد أن خدمات التأمين منها ما يأخذ الطابع الإجبارى مثل التامين ضد التقاعد عن العمل او التأمين على السيارات، بينما هناك العديد من الخدمات التأمينية الأخرى ذات طابع اختيارى ، ونرى أن الدول لا بد ان تسعى فى جعل الغالبية العظمى من أشكال التأمين ذات طابع إجبارى لتطول مظلة هذه الخدمات كافة أفراد المجتمع ، مع دمج معظم النشاطات غير الرسمية تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.

المبحث الرابع

معوقات الشمول المالى

هناك العديد من المعوقات التى تقف حاجز امام انتشار وتقديم كافة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع وهذه المعوقات قد تكون من جانب المؤسسات مقدمة الخدمة فتسمى فى هذه الحالة معوقات العرض (عرض الخدمة) أو قد تكون من جانب المستهلكين طالبى الخدمات فنطلق عليها معوقات الطلب (طلب الخدمة).

أولا: معوقات العرض:

دائما ما تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق اكبر ربح ممكن من خلال تقديم خدماتها المختلفة ، وفى سبيل تحقيقها لهذا الهدف تعمل على جذب العملاء الأكثر ثراءً (أصحاب الدخول المرتفعة ذوى الملاءة المالية) لأنهم يحققون لهم أرباحاً مرتفعة،

وعلى النقيض تهرب تلك المؤسسات من التعامل مع اصحاب الدخول المتدنية لأنهم يحققون لهم أرباح متدنية.

وفيما يخص التوزيع الجغرافى للمؤسسات المالية الرسمية ، نجد ان هناك ضعف كبير فى فروع تلك المؤسسات فى المناطق النائية وبالقرب من اصحاب الدخول البسيطه، وبالتالى هذه الطوائف لا تتوافر لهم التسهيلات والخدمات المالية فى النطاق الجغرافى لهم مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية.

وان حدث وتمكن أصحاب الدخول البسيطة الوصول للمؤسسات المالية الرسمية سيواجه هذه الطائفه عائق جوهرى ويتمثل فى عدم ملاءمة المنتجات المالية لتلك المؤسسات مع متطلبات تلك الطبقه البسيطة من ذوى الدخل المنخفض. وعدم الملاءمه قد يتمثل فى (تكلفة التمويل ، أو شروطه أو أنظمة إجراءات السداد ، الخ ....).

وغياب مفهوم العائد الغجتماعى لدى أغلب المؤسسات المالية جعلتها تغيب عن ساحة محدودى الدخل أو أصحاب الدخول المتدنية وأصحاب المشروعات الصغيرة لضعف العائد المادى ، وهذا غير حقيقى لأن هناك مشاريع صغيرة ومتوسطة ريادية ذات عائد مادى كبير.

ثانياً: معوقات الطلب:

قد يكون القصورد فى تقديم الخدمات المالية راجع لمستهلكى الخدمات المالية (طالب الخدمه) وليس مقدمها فقط (المؤسسات المالية) ، فالجهل وعدم المعرفة من جانب فئه كبيرة فى المجتمع بطبيعة الخدمات المالية ووظائف المؤسسات المالية[11]، فضلاً عن عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية ، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكانى

[11])OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013, p 36.

وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول، وقد يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات الرسمية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود العديد من الفوائد سواء من حيث التكاليف أو الثقه او الراحه .

وقد يكون من ضمن المعوقات من جانب الطلب – المستهلك – هناك فئة من السكان غير نشطين اقتصادياً ، وليس لديهم الرغبة فى الدخول لدورة الإنتاج، وحتى من لديه نشاط اقتصادى يتعامل بشكل كامل بالاقتصاد النقدى ، أى انهم يستخدمون النقد والأصول المالية كالذهب أو الأسهم أو تقديم القروض النقدية، أو أخذها بشكل غير رسمى من مقرضى الأموال لتلبية احتياجاتهم المالية ، ولكن هذه الطريقة غير آمنة ومكلفة ومعقدة الاستخدام وتوفر موارد محدودة فى حالة حدوث أى مشكلة سواء عجز أو مشكلة اقتصادية تتعلق بالمشروع، وطبقاً لتقارير ودراسات البنك الدولى فإن الوصول إلى التمويل فى اللحظات الحرجة له أثر فى تحديد قدرة الأسرة على الخروج من الفقر أو عدم الرجوع إليه، وحيث ان النظام المصرفى الحالى يسعى إلى ان يكون كافة تعاملاته ألكترونية رقمية لأن تكلفتها بالنسبه للمؤسسة ضئيلة أما التعامل النقدى مكلف للبنوك من حيث تكلفة شركات المرافق المرتبطه به من نقل وتخزين[12].

[12]) تشير التقارير إلى ان الاقتصاد النقدى فى مصر يحتل الجزء الأكبر من المعاملات التى تتم فى النظام المالى السائد؛ حيث تجرى أغلب المعاملات فى الاقتصاد غير الرسمى ، والذى يقدر بنسبة 40% من حجم الاقتصاد الرسمى، وذلك عن طريق المعاملات النقدية (النقود السائلة) ، وتشير احدث تقارير البنك الدولى إلى أن 13.7% فقط من المصريين البالغين يمتلكون حسابات مصرفية لدى المؤسسات المالية الرسمية، بما يمثل ارتفاعاً نسبياً من 9.7% من عام 2014، بالمقارنة مع الدول الأخرى نجد أن مصر تقترب من متوسط تلك النسبة فى منطقة الشرق الأوسط والتى ارتفعت من 10.9% إلى 14% من عام 2014، ولكنها لا تزال بعيدة عن المستوى العالمى حيث تبلغ النسبة العالمية 60.7% مرتفعة بمقدار 10.1% عن عام 2014، كما يشير التقرير إلى ارتفاع عدد من يمتلكون بطاقات خصم إلى 9.6% مقارنة بنسبة 5.1% من عام 2014، علاوة على ارتفاع من يدخرون لدى المؤسسات المالية الرسمية بنسبة 0.7% إلى 4.1% وهو ما يدل على تحسن مستمر وان كان غير كاف. أما فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية، فعلى الرغم من ارتفاع المقترضون من 3.7% إلى 6.3% إلا أن النسبة الأكبر وتبلغ حوالى 25% لا تزال تلجأ إلى التمويل بالاستدانة من الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء ، ويرجع ذلك إلى ادراك الفئات إلى صعوبة هذا الأمر سواء كان ذلك لعدم قدرتهم على الوصول إلى القطاع المصرفى الرسمى خاصة فى المناطق المهمشة والنائية أو عدم الاعتياد على التعامل معه، أو عدم أمتلاكهم للمستندات والضمانات

الفصل الثانى
واقع الشمول المالى فى الدول العربية

لا تزال الدول العربية ضمن أدنى المستويات فى العالم فيما يخص الشمول المالى ، طبقاً لتقارير صندوق النقد الدولى فإن من يمتلكون حسابات مصرفية مع مؤسسات مالية يمثلون 18% من السكان ، وتنخفض هذه النسبة إلى 13% عند النساء[13].

وبنظره متفحصه فى الواقع الداخلى للدول العربية فنجد أن هناك زيادة ملحوظة فى ملكية الحسابات للذكور والإناث بين عامى 2011 و 2014 فى معظم الدول العربية ماعدا دولتى الأردن والكويت. ففى عام 2014 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ فى الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والكويت بحوالى 83% ، 82% ، 73% ، على التوالى ، فى المقابل سجل الشمول المال نسباًمنخفضة فى اليمن ، والعراق ، ومصر بحوالى 6% ، و 11% ، و 14% على التوالى، ومنذ عام 2011 سجلت ملكية الحسابات فى المناطق النائية نسباً منخفضة فى معظم الدول العربية : 8.7% فى جيبوتى ، و 7.6% فى العراق ، و 5.2% فى مصر والسودان.

المطلوبة للحصول على التمويل المصرفياللازم من المؤسسات المالية، مما يترتب عليه لجوئهم إلى الوسائل غير الرسمية للحصول على التمويل. وهذا ما يفسر لنا محدودية نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تُعد بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد نظراً لصعوبة الحصول على التمويل . وهذا ما يفسر لنا محدودية نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تُعد بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد، نظراً لصعوبة الحصول على التمويل اللازم لعمليات التشغيل والإنتاج والتسويق مما يؤدى إلى اعتماد المشروعات على أرباحها المتحجزة بديلاً عن التمويل عبر قنوات الوساطة.

- أنظر : محمد محمد احمد باغة ، مدخل استراتيجى لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى ، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية ، مجلة إدارة الأعمال العدد 161، 2018، ص14.

[13]) تقرير صندوق النقد الدولى عن الشمول المالى ، 2013 ، ص 39 وما بعدها.

ويعود سبب إستمرار فجوة ملكية الحسابات بحسب الجنس إلى إمتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً فى غالبية الدول العربية وتظهر هذه الفجوة بشكل بارز فى اليمن والأردن، والسودان، والعراق، ومصر أنظر الجدول رقم (1).

الجدول 1: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـ15 عاماً

	المجموع		ذكور		إناث	
	2011	2014	2011	2014	2011	2014
الجزائر	33.3	50.5	46.1	60.9	20.4	40.1
البحرين	64.5	81.9	79.0	90.2	48.8	66.7
جيبوتي	12.3	غ.م.	16.6	غ.م.	8.8	غ.م.
مصر	9.7	13.7	12.8	18.0	6.5	9.2
العراق	10.6	11.0	13.5	14.6	7.5	7.4
الأردن	25.5	24.6	33.7	33.3	17.4	15.5
الكويت	86.8	72.9	92.7	79.3	79.6	64.0
لبنان	37.0	46.9	49.4	62.4	25.9	32.9
موريتانيا	17.5	20.4	23.3	22.2	12.1	18.8
المغرب	39.1	غ.م.	52.0	غ.م.	26.7	غ.م.
عمان	73.6	غ.م.	83.7	غ.م.	63.5	غ.م.
قطر	65.9	غ.م.	68.6	غ.م.	61.6	غ.م.
السعودية	46.4	69.4	72.7	75.3	15.2	61.1
الصومال	غ.م.	7.9	غ.م.	9.6	غ.م.	6.0
السودان	6.9	15.3	9.4	20.2	4.4	10.0
سوريا	23.3	غ.م.	26.8	غ.م.	19.6	غ.م.
تونس	غ.م.	27.3	غ.م.	34.1	غ.م.	20.5
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.2	68.8	89.8	47.2	66.3
فلسطين	19.4	24.2	28.7	27.3	10.2	21.2
اليمن	3.7	6.4	6.4	11.4	1.1	1.7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

ومما هو جدير بالذكر أن العلاقة بين الإقصاء المالى ومستوى الدخل لا تزال واضحه ومؤثرة أيضا ، حيث أن ملكية الحسابات لأغنى شرائح المجتمع أعلى بكثير من ملكية الحسابات لأفقر شرائح المجتمع فى جميع البلدان العربية.

ويظهر جدول (2) نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية ، ومن قراءة الأرقام نجد أن نسبة الإقتراض من المؤسسات المالية فى المنطقة العربية منخفض بشكل عام ، ولكن تتفاوت هذه النسب من دولة لأخرى فنجد أن الأقتراض منخفض

جداً فى الدول الأقل نمواً مثل اليمن والصومال، فيما هو مرتفع فى البحرين ولبنات والإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن فى جميع الدول العربية باستثناء الجزائر واليمن ، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين الإناث ، مما يفسر بأن النساء تعانى من الغقصاء المالى أكثر من الرجال وبالتالى تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادى.

الجدول 2: نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العام 2014

	مجموع	ذكور	إناث	أفقر 40 %	أغنى 60 %
الجزائر	2.2	1.3	3.0	1.1	3.0
البحرين	21.3	24.6	15.5	20.2	22.1
جيبوتي*	4.5	5.3	3.8	2.3	5.9
مصر	6.3	7.6	4.9	5.8	6.6
العراق	4.2	6.1	2.3	2.6	5.1
الأردن	13.6	16.7	10.3	10.8	15.4
الكويت	14.1	14.5	13.5	12.8	14.9
لبنان	15.6	20.8	10.9	12.5	17.5
موريتانيا	7.7	8.3	7.1	5.1	9.4
المغرب*	4.3	5.0	3.6	3.2	5.1
عمان*	9.2	12.2	6.2	9.8	8.8
قطر*	12.6	14.2	9.8	8.7	16.1
السعودية	12.2	16.8	5.7	9.0	14.5
الصومال	2.0	2.7	1.4	2.1	2.0
السودان	4.2	5.0	3.4	3.3	4.8
سوريا*	13.1	14.7	11.5	12.4	13.7
تونس	8.0	9.9	6.2	4.9	10.1
الإمارات العربية المتحدة	15.4	18.1	8.6	13.6	16.7
فلسطين	4.2	5.7	2.8	2.6	5.3
اليمن	0.4	0.4	0.4	0.2	0.6

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014. * أرقام 2011.

ويظهر جدول (3) نسبة الغقراض الرسمى والإقراض غير الرسمى ، وعند قراءة الأرقام نجد أن نسبة الإقراض غير الرسمى (من العائلة والإصدقاء) مرتفعة وهذا مؤشر على أن هناك قصور فى المؤسسات المالية والنقدية الرسمية ، وانها لا تقوم بدورها على أكمل وجه.

جدول 3: الإقتراض بحسب مصدر التمويل، 2014

	المؤسسات المالية	الإقراض غير الرسمي الخاص	العائلة / الأصدقاء
الجزائر	2.2	1.5	13.2
البحرين	21.3	13.3	36.4
جيبوتي*	4.5	4.8	18.3
مصر	6.3	2.5	21.5
العراق	4.2	19.8	48.2
الأردن	13.6	1.1	17.4
الكويت	14.1	12.0	30.2
لبنان	15.6	4.4	12.9
موريتانيا	7.7	5.1	29.8
المغرب*	4.3	1.9	40.9
عمان*	9.2	6.6	33.1
قطر*	12.6	8.9	30.6
السعودية	12.2	18.3	37.3
الصومال	2.0	9.3	40.7
السودان	4.2	1.6	38.0
سوريا*	13.1	16.9	20.1
تونس	8.0	3.3	16.1
الإمارات العربية المتحدة	15.4	5.9	28.5
فلسطين	4.2	8.5	25.7
اليمن	0.4	15.0	51.7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014. * أرقام 2011.

المبحث الأول

الشمول المالى وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم استراتيجيات الشمول المالى وذلك من خلال تنفيذ إستراتيجيات الشمول المالى ، هو تنمية مستدامة لقطاع التمويل والحصول على خدمات مالية رسمية، بما فى ذلك التمويل المتناهى الصغر وتمويل المشروعات الجديدة يمكن أن تساعد القطاعات محدودة الدخل وخاصة فى المناطق النائية وتتفاوت نسب التمويل فى كل دولة مقارنة بالناتج القومى لها كما هو موضح بالرسم البيانى رقم (1)

رسم بياني 1: الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، 2014.

يُعد الحصول على التمويل من أكبر التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر فى المنطقة، حيث إن 63% من تلك المشروعات لا تحصل على التمويل وبحسب مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، تبلغ فجوة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المنطقة العربية بين 160 –180 مليار دولار ، بالإضافة إلى ذلك أظهرت دراسة مشتركة بين اتحاد المصارف العربية والبنك الدولى أن 8% فقط من التمويل المقدم من القطاع المصرفى العربى فى العام 2011 ذهب

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتفاوت النسب بين الدول العربية حيث بلغت نسبة التمويل فى الجزائر 24% من مجمل محفظة التمويل المصرفى عام 2011، و 20% فى اليمن ، 16% فى لبنان ، مقابل 5% فى مصر ، و 2% فى دول الخليج.

رسم بياني 2: نسبة البالغين الذين اقترضوا المال لبدء أو تشغيل أو توسيع عمل تجاري، 2014

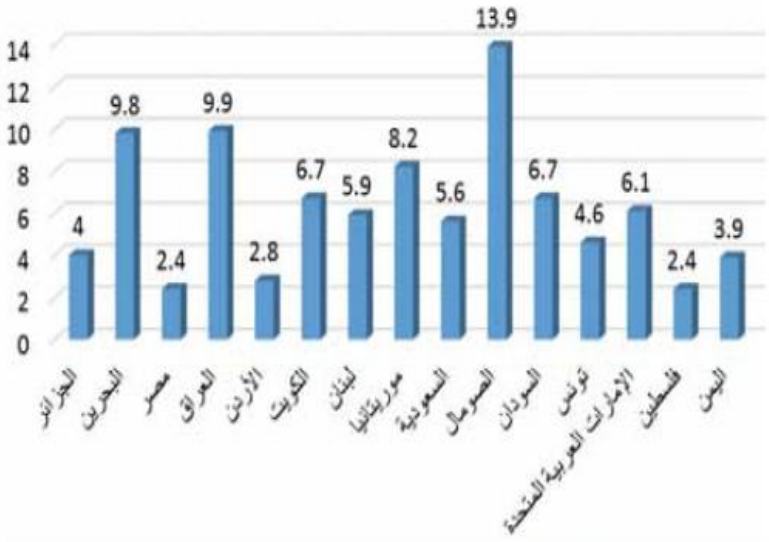

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

المبحث الثانى

دور البنية التحتية المالية فى تعزيز الشمول المالى العربى

انتشار خدمات البنية التحتية المالية

هناك مجموعة من المؤشرات المهمة لقياس الشمول المالى ، والتعرف على مدى انتشار خدمات البنية التحتية للقطاع المالى والمصرفى، فعلى سبيل المثال انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلى ، وانظمة الدفع والتسوية ، ونقاط البيع،

والعمليات المصرفية الإلكترونية ، ومدى استخدام التكنولوجيا مثل استخدام الهواتف المحموله فى إجراء عمليات التحويلات المالية.

تعتبر النظم الكفء للبنية التحتية للقطاع المصرفى ، من أهم العوامل التى تؤدى إلى تحسين كفاءة وصول التمويل والخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات وقطاعات المجتمع ، ويجب بذل مزيد من الأهتمام لتطوير هذه النظم فى الاقتصاديات العربية.

انتشار الخدمات المالية الرقمية فى الاقتصاديات العربية:

مما لا شك فيه أن ثورة التكنولوجيا التى يشهدها العصر الحديث لها تأثيرها على الخدمات المصرفية، وتمثل فرصًا لتحسين الوصول للتمويل والائتمان بتكاليف أقل؛ ومع غنتشار استخدام الهاتف المحمول وانتشار شبكاته وتغطينه لمعظم المناطق فى مقابل محدودية التوسع فى الخدمات المصرفية وعدم وصولها إلى المناطق النائية، ومع ذلك لا يزال انتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول فى مراحلها الأولى فى الاقتصاديات العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى[14].

وقد تزايد حجم معاملات السداد غير النقدى فى مختلف دول العالم ، ووفقاً لتقرير المدفوعات العالمية لعام 2016، فقد زاد حجم المعاملات غير النقدية على المستوى العالمى فى 2014 بنسبة سنوية 8.9% ليبلغ 387.3 مليار معاملة مرتفعاً من 282.1 مليار معاملة فى عام 2010. وتتركز معظم هذه الزيادة فى منطقة شرق

[14]) محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية فى الول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، 2012، ص 23 وما بعدها.

آسيا (تحديداً الصين) بنسبة نمو بلغت 31.5% ، أما عن معدل النمو فى الاقتصادات العربية فقد بلغ 12.3%[15].

وتعتمد المجتمعات العربية على النقدية بشكل كبير ؛ حيثورد بتقرير البنك الدولىأن نسبة المعاملات غير النقدية للفرد الواحد داخل الدول العربية هى الأدنى بين المجموعات الإقليمية، ومن المتوقع أن يتسع نطاق الشمول المالى على المدى الطويل فى الاقتصادات العربية عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية ، واعتماد برامج الدفع الخاصة بالحكومة الإلكترونية.

ويتمحور دور البنوك المركزية كجهات إشرافية ورقابية فى تعزيز الشمول المالى، فى توفير البيئة القانونية التى تُدعم والشمول المالى ، وتسمح بالتوسع فى تقديم الخدمات المالية والمصرفية المختلفة بصور مبتكرة. وقد وفرت التكنولوجيا الرقمية العديد من الفرص فى تقديم الخدمات المالية بصورة جديدة وميسرة وبتكلفة قليلة مثل أجهزة الصراف الآلى والهواتف المحمولة.

الفصل الثالث

أثر الشمول المالى على التنمية المستدامة

يقصد بالتنمية المستدامة : التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[16] وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمه والنامية على السواء مفوم التنمية المستدامة، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئى وأصبح حالياً يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

---

[15])Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016, 2016, p. 6

[16]) نوزاد عبدالرحمن الهيتى، التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية.شؤون عربية ، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، ع 125، 2006 ، ص 103.

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة وهى اقتصادية وبيئية واجتماعية، وهذه الركائز تبرز الحاجه إلى أن يؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة، أو حتى النواحى البيئية والاقتصادية لها، بل ايضاً نواحيها الاجتماعية[17].

تقوم التنمية المستدامه على أساس الاستفادة من الموارد والامكانات المتاحة بانواعها المختلفة ، لضمان استمرار التنمية بما يخدم آمال وتطلعات السكان بعدالة، وبدون هدر للموارد على حساب الأجيال القادمه.

تسعى التنمية المستدامة إلى الكفاءة الاقتصادية، حيث تتطلب التكامل بين الاحتياجات المختلفة للأفراد، فهى عملية ديناميكية من حيث استخدام الموارد المختلفة .

المبحث الأول
مؤشرات التنمية المستدامة فى المنطقة العربية

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامه فى اى دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ، وسنقوم باستخدام هذه المؤشرات بتحليل لواقع التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية:

أولاً : نصيب الفرد من الناتج المحلى:

هذا المؤشر مع انه لا يقيس التنمية المستدامه قياساً كاملاً ، ولكنه يمثل عنصراً مهماً لا ينبغى إهماله، وتوضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد فى الدول العربية من الناتج المحلى الإجمالى أنه منخفض مقارنة مع نصيب الفرد على الصعيد الدولى، مع

[17]) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم، التنمية المستدامه فى عالم دائم التغير ، واشنطن ، 2003.

العلم أن متوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الإجمالى ليس واحد فيوجد اختلاف نسبى فيزيد فى بعض الدول مثل (الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، السعودية، عُمان ، ليبيا ، لبنان ، تونس) ويشكل سكانها نحو 19% من إجمالى سكان الوطن العربى.ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج فى دول هذه المجموعة ، حيث يتراوح فى كل من قطر والغمارات والكويت والبحرين ، بين حوالى 32116 دولار فى قطر، ونحو 13929 دولار فى البحرين، ويتراوح فى باقى دول المجموعة بين حوالى 9460 دولار فى السعوية وحوالى 2720 دولار فى تونس[18].

ثانياً: نسبة إجمالى الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى:

يقصد بهذا المؤشر نسبة الإنفاق على الأصول الإنتاجية فى الاقتصاد إلى الناتج المحلى الإجمالى ، ويقيس المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير التقديرات إلى انخفاض هذا المؤشر فخلال الفترم من (1990 إلى 2003) انخفض المؤشر من(21.9% إلى 20.5 %)[19] وخلال الفترة من (2003وحتى 2017) إنخفض من 20.5% إلى 20.1%)[20] مع تفاوت هذه النسبة بين الدول العربية المختلفة.

ثالثاً: مجموع الدين الخارجى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى:

[18]) صندوق النقد العربى وآخرون: التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2014، أبوظبى ، 2014 ، ص 16.
[19]) المرجع السابق.
[20]) المرجع السابق

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد فى تقييم قدرتها على تحمل الديون. ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد، ما يوضح مدى قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على السداد.

وتتفاوت الدول العربية المدينة فيما بينها فيما يتعلق بهذا المؤسر ما بين 178.2% فى موريتانيا كحد أقصى ، و 17.2% كحد أدنى فى سلطنة عُمان([21]).

ومما هو جدير بالذكر ، فإن نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى ما هى إلا أداة من الأدوات المتاحة لقياس المديونية، وهى لا تاخذ بنظر الاعتبار الشروط التساهلسة للدين الخارجى ، المشألة التى ينتج عنها فرق فى عبء خدمة الدين.

رابعاً : معدل البطالة:

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. إن وضع البطالة فى المنطقة العربية خصوصاً الدول غير النفطية، سيظل مصدراً للقلق ، ذلك لأن معدلات البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المعلن عنها، وبما أن معظم السكان العرب هم من الشباب عموماً، فإن القوى العاملة تزداد بمعدلات أكبر من السكان حيث يقدر معدل نموها السنوى بنحو 3.4% خلال الفترة 1995 – 2002. مقارنة بمعدل النمو السنوى للسكان البالغ حوالى 2.4% خلال الفترة ذاتها. وقد نما معدل القوى العاملة بمستوىأعلى من معدل نمو الوظائف المقدر بنحو 2.5% فى الدول العربية، فارتفعت معلات البطالة التى تخطت 10% فى العديد من الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى.

[21]) Economist Intelligence Unit (EIU), Country Risk Service.
http://www.eiu.com

وانتشرت البطالة بدرجات متزايدة بين الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة من خريجى التعليم العالى وبنسبة أكبر بين الإناث، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف مستواها بين الذكور فى معظم الدول العربية. ويشير ذلك إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد الذين يقدر عددهم بحوالى 47 مليون طالب عمل بحلول عام 2010، عوضاً عن تطلع الدول العربية لتخفيض معدلات البطالة من خلال استيعاب العاطلين عن العمل الحاليين فى سوق العمل أيضاً([22]).

المبحث الثانى

الشمول المالى ركيزة اساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمثل الشمول المالى ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامه وذلك على النحو التالى([23]):

- الشمول المالى والقضاء على الفقر : طبقاً لتقارير البنك الدولى ، هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار يومياً، فضلاً عن ان فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمه، مما يجعل من الصعب عليهم تسيير حياتهم الاقتصادية ، وتشير قاعدة البيانات العالمية (Findex2015) ،إلى أن من بين 66% من البالغين الأثرياء فى جميع دول العالم 60% منهم يملكون حسابات رسمية مصرفية، فى حين أن الـ 54% من البالغين الفقراء، 40% منهم ليس لهم حسابات مصرفية.هذه الفجوة تعكس جيداً عدم وصول الخدمات المالية التى من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر.

---

[22]) صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى الموحد لعام 2004، مرجع سابق ، ص 34.

[23]) أنظر كلاً من :
عبدالمنعم أحمد شكرى، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، القاهرة، 2000، ص 54.
مريم أحمد مصطفى ، احمد إحسان حفظى: قضايا التنمية فى الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2001، ص 192 وما بعدها.

- من ضمن الخدمات المالية التى قدمها نظام الشمول المالى هى خدمة الادخار، وعندما تتوفر هذه الخدمة للأفراد تساعدهم على زيادة مقدرتهم فى مواجهة الأزمات المالية ، وتعمل على تنظيم استهلاكهم ، فضلاً عن قدرتهم على حيازة الأصول الإنتاجية.
- يساهم الشمول المالى فى الحد من الجوع وتعزيز المن الغذائى : وفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO 2015)، هناك حوالى 795 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمى، وهؤلاء الأشخاص معظمهم يعيش فى المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية، مما يقلل من فرص حصولهم على الخدمات المصرفية المختلفة مثل الائتمان والتأمين على محاصيلهم الزراعية، ويحد من قدرتهم فى زيادة استثماراتهم الزراعية. وبلا شك فالشمول المالى قد لعب دور جوهرى فى زيادة الإستثمار الزراعى ، من خلال توفير خدمة التأمين ضد الكوارث مثل :(الفيضانات ، والسيول ، والجفاف)، ومكن هؤلاء الفراد من إدرخار أرباحهم ، مما يساعدهم فى المستقبل على تلبية إحتياجاتهم الرأسمالية من معدات زراعية وبذور ...ألخ، فضلاً عن ذلك فقد ساهمت الخدمات المالية الرقمية ، فى تسهيل عملية توزيع الأجور والإعانات على المزارعين.
- يساهم الشمول المالى بلا شك فى تحسين مستوى الصحة وذلك من خلال مجموعة الخدمات التى يقدمها فمثلاً: خدمة الادخار تساعد الأفراد على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها أو غير المخطط لها ، وخدمة التأمين تجعل الأفراد فى حالة استقرار وعدم قلقل او خوف من المستقبل وما تقوم به الحكومة المصرية الآن بناء على توجيهات رئيس الجمهورية من تعميم خمة التامين الصحى الشامل على كافة إنحاء الجمهورية لهو خير مثال لتطبيق الشمول المالى فى قطاع جوهرى وحساس يهم كافة أفراد المجتمع، وطبقاً لتقارير البنك الدولى ومنظمة الصحة العالمية فإن من اسباب بقاء الأشخاص فى دوامة

الفقر فى الدول النامية ، هى المدفوعات النقدية المنفقة على الرعاية الصحية ، التى تستوعب كامل مدرخاتهم ودخولهم فى معظم الأحيان.

- الشمول المالى له مردود ليس ضئيل على العملية التعليمية ، حيث اثبتت الإحصائيات أن هناك حوالى 57 مليون طفل فى سن التعليم الأساسى غير ملتحقين بالعملية التعليمية ، وهناك ارتباط وثيق بين جودة العملية التعليمية من جانب وقدرة الأسر على الإستثمار فى فرص التعليم من جانب أخر (العلاقة طردية)، وايضا يرتبط النمو الاقتصادى برأس المال البشرى ، فكلما كان رأس المال البشرى مدرب بشكل كفء كلما ساعد ذلك على ارتفاع مستويات التنمية ، وعلى النقيض فإن ضعف الأداء التربوى من شأنه أن يحد من التنمية. والمردود الايجابى للشمل المالى على العملية التعليمية يتمثل فى أن خدمة الإدخار تساعد الأفراد على إدارة نفقات التعليم، واكدت بعض الراسات بأن هناك زيادة بنسبة 20% فى الإنفقاق على التعليم للأسر التى تمكنت من فتح حسابات مصرفية ، وان خدمة القروض الصغيرة ذات الأجال القصيرة ، قد ساعدت السر على دفع نفقات التعليم.
- يساعد الشمول المالى على زيادة النمو الاقتصادى، فالحرمان المالى لطائفه من الأفراد داخل المجتمع له آثاره السلبية على النمو الاقتصادى، فلا تزال هناك فجوة كبيره بين الفقراء والأغنياء فى الحصول على التعليم والصحة فى الدول النامية، ويتيح الشمول المالى لهذه الفئات الوصول للخدمات والمنتجات المالية مثل : تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشروعات الامنتجة، ومع التطور التكنولوجى والتقنيات الحديثه ساعد استخدام هذه التكنولوجيا مثل الهاتف المحمول فى تحسين وصول الخدمات المالية للمناطق النائية التى لا تتوافر بها فروع رسمية للمؤسسات المالية مما يمكن الأفراد من الإستفاده من الخدمات المالية.

أهمية تكوين رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومى، وقد ركز التحليل الاقتصادى حول العلاقة النسبية الطردية القوية بين معل تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج القومى، حيث ان كليهما يمثلا متغيرين استراتيجيين فى تحقيق هدف التنمية، الذى يتمثل فى الغنفاق الاستثمارى الضخم، وأن البلاد النامية اذا نجحت فى توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها فى بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق فى التقدم الاقتصادى ، وذلك أسوة بما فعلته الدول الصناعية المتقدمة، التى كانت يوماً ما دولاً زراعية، فيجب على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التى مرت بها الدول الصناعية فى مسيرتها فى طريق النمو الاقتصادى، وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها واصبحت المشكلة فى كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة[24].

وقد اكد " روسو" فى نظريته عن مراحل النمو إلى أنه لكى تصل الدول النامية إلى مرحلة الانطلاق لابد وأن ترفع معدل تكوين رأس المال، لكى تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها القومى.

وكذلك أكد " آرثر لويس" أن نجاح عملية التنمية تتوقف على تحقيق زيادة كبيرة فى التراكم الرأسمالى[25] .

ومما هو لا شك فيه أن عملية الشمول المالى تهدف إلى زيادة مقدرة الاقتصاد على الإدخار، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الإنتاجية ، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالى ، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث

[24]) مها نصر الدين حماد فضل ، دور القطاع المصرفى فى التنمية الاقتصادية : دراسة حالة ولاية جنوب كردفان للفترة من 2000م – 2015م ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان الاسلامية، 2017 ، ص58.

[25]) المرجع السابق ، ص 58.

متطلبات تعزيز الشمول المالى فى الدول العربية

مما هو لا شك فيه أن توسيع نطاق الشمول المالى فى الدول العربية، لهو متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية ، ففى ضوء الحاجة الكبيرة لتطوير إستراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادى الأكثر شمولية الذى يساعد على مواجهة تحديات البطالة ، ويعزز من العدالة الاجتماعية[26] ، يكون الشمول المالى على رأسها ، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق أهم المتطلبات التى يجب التركيز عليها والمتمثله فى :

- يجب على الحكومات وضع أطر تنظيمية ومؤسسية سليمة، مع توفير المعلومات، واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالى[27].
- العمل على تطوير القوانين والنظمة والطر الرقابية التى تساعد على تحسين إنتشار الخدمات المالية والمصرفية[28].
- الاهتمام بالتثقيف المالى ونشره بين كافة طوائف المجتمع، مع وضع برامج لتدريب الأفراد على استخدام الخدمات المالية من خلال القنوات والمؤسسات الرسمية.
- دراسة معوقات الشمول المالى ومن أهمها الفجوة بين العرض والطلب – الخدمات المالية – مع وضع استراتيجية وطنية لإزالة تلك المعوقات.
- المشاركة الجادة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص لتوفير بنية مالية تحتية قوية ، مع غتاحة الخدمات والمنتجات المالية[29].

---

[26]) إتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية 2016- 2020، دبى ، ص18.

[27]) مجلس التجارة والتنمية ، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحويلات المالية ، التمكين الاقتصادى للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارى والتنمية، نوفمبر 2014، ص 23.

[28]) المرجع السابق.

- العمل على توسيع نطاق شبكة الانترنت وتوفيرها فى المناطق النائية ، وذلك يعمل على تسهيل عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية الرسمية للفئات المحرومه من الخدمات المالية ، مما يمكنهم من الإدخار ، والحصول على الائتمان، فضلاً عن توفير كافة الخمات الأخرى مثل التأمين وتحويل الأموال، مما ينعكس ايجابياً على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية[30].
- النظر فى احتياجات كافة فئات المجتمع، والعمل على ابتكار منتجات مالية تتناسب مع هذه الاحتياجات مع تطوير للخدمات المالية من خلال تصميم خدمات ترتكز على إحتياجات المجتمع ومتطلباته.
- تعزيز التنافسية بين مقدمى الخدمات المالية والمصرفية، بما يمكن المستهدفين من الإختيار ما بين المنتجات بسهولة وتكاليف معقولة وبشفافية.
- لا يمكن إنكار دور المشروعات الصغيرة فى دفع عملية التنمية الاقتصادية ، فيجب إحتواء تلك المشروعات ضمن النظام المالى الرسمى، مع توفير كافة الخدمات المالية ، وبالأخص الائتمان ، مما ينعكس على زيادة حجم المدخرات الوطنية ، وتفير الائتمان الضرورى للتنمية الاقتصادية.
- ضرورة التعاون بين المؤسسات المالية الدولية ، حيث أن معظم الدول العربية لم تصل لدرجة عالية فى الارتقاء بالشمول المالى وتطبيقه كما ينبغى، فلابد من الاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة التى تخطت مراحل متقدمه نحو تطبيق الشمول المالى.
- هناك الكثير من الأفراد او المؤسسات قد يمتنعون عن التعامل مع القنوات المالية الرسمية لأسباب أيدلوجية او دينية فيجب العمل على هذه النقطة ،

---

[29]) موسى عبدالعزيز شحاته، وآخرون : التوجه الإستراتيجى للإستقرار المالى والإجتماعى، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 432، نوفمبر 2016، ص79.

[30]) مجموعة البنك الدولى، العوائد الرقمية ، عرض عام، تقرير عن التنمية فى العالم ، 2016، ص 12.

وتوفير الخدمات المالية الإسلامية ضمن نشاط المؤسسات المالية الرسمية وذلك لجذب كافة طوائف المجتمع العربى على إختلاف إنتماءاته وتوجهاته.

- الاهتمام بتوفير الخدمات المالية لكافة المشروعات الصغيرة وبالأخص المشروعات المنزلية ولفئة النساء ، بما يشجعهم على تطوير مشاريعهن ، وزيادة الإنتاجية ، والمشاركة فى التنمية الاقتصادية[31].

[31]) K. Mlambo Financial Inclusion and Regulation: Trade OFFS and Synergies in developing countries. P 15.

الخاتمة:

يُعد الشمول المالى ركيزة اساسية من ركائز تحقيق التنمية المستدامة، فإنتشار الخدمات المالية والمصرفية ووصولها لمختلف فئات المجتمع وخاصة أصحاب الدخول المتدنية ومحدودى الدخل، فسيساهم ذلك فى مكافحة الفقر والجوع، والحد من البطالة بتوفير فرص العمل ، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز العدالة الإجتماعية ، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم ، وتحقيق الرفاهية ، مما ينتج عنه فى النهاية تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم الوصول لمجموعة من النتائج تتمثل فى :

- من قراءة الأرقام نجد أن هناك تفاوت واضح بين الدول العربية فيما يخص تعميم الخدمات المالية الرسمية وتقديمها لكافة فئات المجتمع، حيث سجلت كل من البحرين ، والإمارات، والسعودية ، والإمارات، والكويت ، نسب مقبولة فى بعض مؤشرات الشمول المالى ، على عكس بعض الدول الأخرى كما هو موضح سابقاً فى الفصل الثانى.
- تتسم كافة الدول العربية بضعف مستوى التمويل الرسمى، وعدم التكافؤ بين الجنسين فى الحصول عليه، ومحدودية الإهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالى الالكترونى.
- من شأن الشمول المالى وتوسيع إنتشار الخدمات المالية ، المساهمة فى زيادة الثقة فى النظام المالى والمصرفى الرسمى ، وتعزيز شفافية المعاملات المالية.

التوصيات:

العمل على تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفى والنقدى خاصة فى المناطق النائية، والعمل على ابتكار أنظمة جديدة للضمانات وتسهيلها ، وتطوير نظم الدفع والعمليات المصرفية الإلكترونية.

نشر الوعى الأئتمانى وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتمانى وتوزيعها على كافة المناطق.

صياغة قواعد قانونية تسهل إجراءات المعاملات المصرفية تتواكب مع التقدم التكنولوجى وتتمتع بالوضوح والشفافية.

العمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير كافة الخدمات المالية لها بصورة واضحه وبسيطة وميسرة.

تيسير الوصول للخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فاعلية عن طريق تقديم الخدمات المالية الرقمية ، والدفع الإلكترونى.

دمج قنوات التمويل غير الرسمية داخل مظلة النظام المصرفى وإخضاعهل لرقابة البنوك المركزية.

التوسع فى الإنتشار الجغرافى للمؤسسات المالية والنقدية وبالأخص فى المناطق النائية ، وذلك من خلال التوسع فى شبكة فروع المصارف ومقدى الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهى الصغر، وإبتكار نقاط وصول للخدمات المصرفية وتطويرها مثل وكلاء المصارف، الصرآف الآلى ، والهاتف البنكى.

تطويروتنويع الخدمات النقدية والمالية ، والعمل على تقديم خدمات جديدة ومبتكرة ، وذات تكلفة منخفضة.

توفير الحماية المالية للمستهلك عن طريق توعيته بكافة حقوقه وواجباته ، وايضا المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية.

توسيع نطاق العمليات المالية والنقدية الإسلامية حيث ستكون دفعه قوية للشمول المالى ، حيث ان هناك الكثير من الأفراد والمؤسسات داخل نطاق الوطن العربى يفضلون العمليات المصرفية المتوافقه مع الشريعة الإسلامية.

المراجع

المراجع العربية:

1. اشرف عمر عبدالقادر ، وأخرين : دور التقنية المحترفية فى نشر الشمول المالى : دراسة حالة ولاية الجزيرة، مجلة المصرفى ، بنك السودان المركزى 2017 .
2. صبرى نوفل ، الشمول المالى فى مصر وبعض الدول العربية، مقال ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، ع 667، 2018.
3. عبدالمنعم أحمد شكرى، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، القاهرة، 2000.
4. محمد محمد احمد باغة ، مدخل استراتيجى لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى ، الناشر جمعية إدارة الأعمال العربية ، مجلة إدارة الأعمال العدد 161، 2018.
5. محمد يسر برنية، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية فى الول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، 2012.
6. مريم أحمد مصطفى ، احمد إحسان حفظى: قضايا التنمية فى الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2001.
7. مها نصر الدين حماد فضل ، دور القطاع المصرفى فى التنمية الاقتصادية : دراسة حالة ولاية جنوب كردفان للفترة من 2000م – 2015م ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان الاسلامية، 2017.
8. موسى عبدالعزيز شحاته، وآخرون : التوجه الإستراتيجى للإستقرار المالى والإجتماعى، مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد 432، نوفمبر 2016.
9. نورين مجدى المين ، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول ، مجلة المصرفى، الناشر بنك السودان المركزى، العدد 77، سنة 2015.
10. نوزاد عبدالرحمن الهيتى، التنمية المستدامة فى المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية.شؤون عربية ، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، ع 125، 2006 ، ص 103.
11. التقارير والدوريات:
12. إتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية 2016-2020، دبى.
13. مجلس التجارة والتنمية ، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يسهل إبراز أثر التحويلات المالية ، التمكين الاقتصادى للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارى والتنمية، نوفمبر 2014.
14. مجموعة البنك الدولى، العوائد الرقمية ، عرض عام، تقرير عن التنمية فى العالم ، 2016.
15. تقرير الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، مركز البحوث المالية والمصرفية، " الشمول المالى : وجهة نظر مصرفية " الناشر مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج19 ، ع 1 ،2016.
16. تقرير صندوق النقد الدولى عن الشمول المالى ، 2013 ، ص 39 وما بعدها.
17. البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم، التنمية المستدامه فى عالم دائم التغير ، واشنطن ، 2003.
18. صندوق النقد العربى وآخرون: التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2014، أبوظبى ، 2014.
19. صندوق النقدالعربى وآخرون : التقرير الاقتصادى الموحد لعام 2004، مرجع سابق ، ص 34.

المراجع الأجنبية:

1. Adeyemi Adewale Abideen, Pramanik Ataul Huq, Meera Ahmaed Kameel Mydin, The measurement Model of the Determinants of financial Exclusion among Musilm Micr-enterpreneurs in Ilorin, Nigeria, Journal of Islamic finance, Vol.1 No. 1 (2012), IIUM instititue of Islamic Banking and Finance, ISSN 2289-2117 (O)/2289-2109(P)
2. Douglas Randall and Jennifer Chien, “8 key approaches to accelerate financial inclusion”, World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org.

3. H R Khan: Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin Address by Shri H R Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCO , 2011, organized by the Indian.
4. http://ijsrm.in/special%20issue%202/3%20ijsrm.Pdf
5. K. Mlambo Financial Inclusion and Regulation: Trade OFFS and Synergies in developing countries.
6. Njuguna N. Financial Innovation and Monetary Policy: Challenge and Opportunities for Monetary Reform, Kampala 0290.
7. Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016.
8. World Bank, 2015, The Little Data Book on Financial Inclusion. Institute of International Finance, 2015, Financial Inclusion: A Financial Industry Perspective
9. Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai,4 November 2011.
10. OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013, p 36.
11. Economist Intelligence Unit (EIU), Country Risk Service.
12. http://www.eiu.com